

ليبيا : أثر الريع الخارجي على الاقتصاد الليبي: وكيف ننتقل لاقتصاد انتاجي تنافسي

إعداد: د. حميدة أبورونية¹

1. المقدمة

أخذت قضية التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد الإنتاجي التنافسي في الآونة الاخيرة اهمية كبيرة بسبب التطورات الاقتصادية بالعالم. وبين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الإنتاجي مساحة من آلية العمل وذهنية الإنتاج التي تختلف بين الإثنين، فإذا كان الاقتصاد الريعي يعتمد كثيرا على ما تنتجه الأرض فإن الاقتصاد الإنتاجي يعتمد على ما ينتجه الإنسان. الإشكالية في الاقتصاد الريعي أنه يعتمد على منتج آيل للنضوب ومنتج تحاول العديد من الدول البحث عن منتج بديل له (المفتي، 2019). الاقتصادات التي تعتمد على عائدات مورد وحيد في تمويل الانفاق الحكومي توصف بدول ذات اقتصاد ريعي، أما الدول التي تمتاز بتنوع قطاعاتها الاقتصادية من صناعة وزراعة وخدمات وسياحة تعد اقتصاد منتج، ومن ثم فان البلدان التي تعتمد على مورد اقتصادي وحيد كالنفط مثلا تكون أكثر عرضة للتأثر في حالات الانخفاض في الأسعار العالمية لسعر النفط الخام، وعليه يجب الاستفادة من الفوائض المالية في تمويل القطاعات الأخرى لغرض تنويع مصادر الدخل ومن ثم تخفيض سعر صرف العملة المحلية الذي يسهم بدوره في زيادة القدرة التنافسية للصادرات (ياسر، 2013). ان أهم ما يميز الدول ذات الاقتصاديات الريعية هو ازدياد النفقات الحكومية وتضخم قطاع الموظفين بالقطاع العام ويأخذ سعر الصرف الحقيقي بالارتفاع النسبي وتواضع العبء الضريبي وغيرها من الخصائص المرتبطة بالاقتصاد الريعي(الشمري واخرون، 2018)

يعتمد اقتصاد ليبيا كليا على العوائد النفطية، حيث تمثل عصب الانفاق الحكومي على الدخل والمشاريع وغيرها من البرامج الاقتصادية. وتعتمد على الواردات في الاستهلاك وتوفير مدخلات عناصر الإنتاج، حيث تقتصر ليبيا إلى العديد من المواد الخام والسلع الرأسمالية اللازمة للمشاريع التنموية سواء الزراعية أو الصناعية أو الحيوانية، ويعد الاقتصاد الليبي اقتصاداً ريعياً يعتمد فيه على سلعة واحدة غير متجددة ألا وهي النفط وكل

¹ حميدة ميلاد أبورونية، أستاذ مشارك، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، جامعة طرابلس - ليبيا.

وسائل الإنتاج مملوكة لدولة الليبية. والسؤال الذي تطرحه الورقة البحثية هو كيف ننتقل من اقتصاد ريعي يعتمد على مصدر وحيد وهو إيرادات النفط الخام الى اقتصاد انتاجي تنافسي؟

2. المبحث الأول: الاطار النظري لماهية الريع

1.2 مفهوم الريع

الريع باللغة العربية يعني النماء والزيادة، ويعني أيضا امتلاك قيمة اقتصادية توفر دخلا مضمونا لمدة من الزمن (عبدالله، 2017)، واتفق رواد المدرسة الكلاسيكية؛ ادم سميث وديفيد ريكاردو في تعريف الريع على انه الثمن المدفوع لاستعمال الأرض ويكون طبيعيا في مستوى أعلى، ويسمح للمستأجر بالدفع في الحالة التي توجد فيها الارض، أي هو تأجير الاراضي لاستغلالها بمقابل ثمن يدفعه له المستأجر مقابل استغلاله للأرض. والفكر الماركسي حدد الريع وفق عقد بين المزارع والمالك العقاري سنوياً، في حين عالج الفريد مارشال مفهوم الريع بأنه كل المداخل والعائدات الصافية الناتجة عن أجهزة وآلات انتاج مبتكرة من مجهود الانسان. ومفهوم الريع في النظرية الاقتصادية هو الدخل الناتج عن مورد طبيعي بسبب الخصائص الفنية لهذا المورد (عبدالله، 2017)، وتطور مفهوم الريع ليميز حسب اوجه الاستعمال مثل:

- الريع العقاري: وهو الريع الذي انطلق منه مفهوم الريع، ويتفرع هذا النوع الى صنفين هما، الريع المطلق والريع الفرقي انطلاقا من درجة خصوبة الأرض.
- الريع الدائم أو الريع مدى الحياة: وهو الدخل المتحصل عليه سواء عن قرض تصدره الدولة لقاء دفعات دورية (قد تكون سنوية أو شهرية) تستمر مدى الحياة، أو من التنازل عن التصرف بملكية معينة لقاء دفعات منتظمة مدى الحياة
- ريع الموقع: وهو ريع فرقي ينتج عن مصادر خارجية مرتبطة بالموقع المتميز الذي تشغله وحدات النشاط الاقتصادي، مثل القرب من خط السكة الحديدية الذي يوفر للمشروعات تخفيضاً في أجور النقل، القرب من السواحل لبيع الثروة السمكية مثلا.
- الريع الوظيفي: ينتج عن المزايا العينية التي يتمتع بها أصحاب الوظائف مثل السكن المجاني، السيارات، والمهمات.

- ربيع المضاربة: وهو حصول المضاربين على مداخيل عالية ويظهر أكثر في سوق العقارات أو في أسواق الأوراق المالية ، أوفي شتى القطاعات.
- الربيع الاحتكاري: نتيجة احتكار السوق وتحديد مستوى العرض بحيث تكون الأسعار أعلى من تكاليف الإنتاج مما يوفر للمحتكر ربحاً إضافياً.
- الربيع المنجمي: وهو الدخل الزائد الناجم عن استثمار الثروات الباطنية اليابسة، السائلة أو الغازية المستخرجة من المناجم أو الآبار، تتحدد أسعار منتجات الثروات الباطنية مثل الذهب والنفط والغاز وغيرها حسب تكاليف الإنتاج.
- الربيع التكنولوجي: الذي ينجم عن البحث العلمي المتطور والحصول على الجوائز العالمية وبراءات الاختراع التي تحصل عليها الدولة او الفرد (بن جودي، 2017).

2.2 مفهوم الاقتصاد الريعي والدولة الريعية

يعني اقتصاد الربيع اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الأرض كالنفط إذ يعتمد على المبادلات التجارية، ولهذا فإن اقتصاد هذا البلد يكون في الغالب استهلاكي يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهو اقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة أهمية. وربما نجد في اقتصاديات البلدان العربية عموماً نموذجاً لهذا النمط من الاقتصاد بحيث تتمتع فيه الدولة بعائدات مالية كبيرة سواء عن طريق البيع أو الإيراد، وعادة ما تستعمل هذه العوائد المالية الكبيرة بشكل مباشر في البناء والتشييد وتوزيع أجور الموظفين والعمال واستيراد كل ما تحتاجه الدولة دون استثمارها في قطاعات إنتاجية تنعش الاقتصاد وتوفر قطاعات إضافية تساهم في تنويع للعمل. وهذا الواقع يخلق حالة يبقى فيها النمو مرهوناً بتطور الربيع لا بدنياميكية الإقتصاد داخليا وخارجيا (ياسر، 2013).

اما الدولة الريعية هي التي تعتمد على الاقتصاد الريعي في توفير العائدات والإيرادات بقصد توفير السلع والخدمات والامن التي بمقتضاها تكون موجودة على الأرض، واهم مؤشرات الدولة الريعية (عبدالله، 2017):

1. الاعتماد على الربيع الخارجي كمصدر أساسي للدخل.
2. ارتفاع معدلات الانفاق الحكومي بدون الحاجة الى فرض ضرائب.
3. ضعف هيكل الإنتاج المحلي.

4. ارتفاع الأهمية النسبية للصادرات الريعية النفط مثلاً.

3. المبحث الثاني: أثر الاقتصاد الريعي على الاقتصاد الإنتاجي بليبيا

الاقتصاد الريعي الكلي بليبيا يعتمد وبشكل كبير على النفط والغاز، وهذا يجعل الأداء الاقتصادي عرضة لصدمات نفطية ويُعقد من عملية الإدارة الاقتصادية الكلية. اذا يشكل قطاع النفط في اقتصاد الليبي عام 2010 نحو 94% من الإيرادات من النقد الأجنبي و60% من العائدات الحكومية و 30% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت ليبيا تنتج 1.65 مليون برميل يوميا من معدل احتياطي قدره 41.5 مليار برميل، وكانت تعتمزم من خلال خطة وضعت عام 2011 لزيادة إنتاجية بحوالي 3 ملايين برميل يوميا، وكان معدل دخل الفرد في تلك الفترة هو 4400 دينار الأعلى في دول افريقيا (ايسكوا، 2020).

1.3 الاقتصاد الرسمي بليبيا

يعد اكتشاف النفط وبدء تصديره عام 1961 نقطة تحول للاقتصاد الليبي، فقد تحول من اقتصاد عاجز الى اقتصاد فائض في ميزانه التجاري، وميزان المدفوعات؛ وتحقق أول فائض في الميزان التجاري الليبي سنة 1963 (مصطفى، 2007)، وأدى اكتشاف النفط إلى تغيير الهيكل الاقتصادي وتغيير هيكل كلا من الصادرات والواردات الليبية. وبدأ الاقتصاد الليبي ينتعش بشكل ملموس بعد ظهور النفط، ومع بداية الستينات بدأ يحقق أعلى معدلات نمو مرتفعة إذ بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي مركب 14% في الفترة من 1964-1971 (مصطفى، 2007)، وبلغ 7.99% في الفترة من 2000-2011 (ايسكوا، 2020).

ومنذ ظهور النفط بليبيا تحولت الحياة الاجتماعية والاقتصادية تحولا جذريا في ليبيا، اذ تم تنفيذ مجموعة من الخطط التنموية الاقتصادية والمجتمعية التي استهدفت الاهتمام بالبنية التحتية، في مجال الكهرباء، والمواصلات، والإسكان، والتعليم، والصحة، كذلك زيادة دخل الفرد. غير أن الريع الاتي من اكتشاف النفط لم يحقق الفائدة المرجوة منه وأصبح المصدر الأساسي لتمويل القطاعات الأخرى وسيطرته على الاقتصاد دون الاهتمام بتطوير القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والصناعة والسياحة والثروة البحرية، وهذا أدى الى ضعف الإنتاج المحلي وزيادة الواردات وانتقال القوى العاملة للقطاع الحكومي.

كما واجه الاقتصاد الليبي صدور العديد من التشريعات المنظمة، والتي أثرت في خصائص الاقتصاد الليبي، مثل إطلاق حملة تهدف إلى إخضاع كافة وسائل الإنتاج إلى أنظمة الإدارة الذاتية للعمال عام 1978. إذ ألغيت حقوق الملكية الخاصة. ومع نهاية السنة، تم إلغاء تجارة القطاع الخاص والبيع بالتجزئة وبالجمله. بينما تمثل النشاط الوحيد الذي لم تعمل الحكومة على إلغائه في المنشآت الصغيرة التي تقدم الخدمات. كما وجهت سياسة الائتمان التي كانت معتمدة من قبل المصرف المركزي لتعزيز جهود الحكومة المبذولة في مجال التنمية، حيث كانت القروض مقصورة على المؤسسات العامة بدلا من منحها للقطاع الخاص. في حين، تم تشجيع الاستثمار والملكية في قطاع الزراعة حتى بالنسبة للأجانب، حيث كان من حق المزارعين غير الليبيين المشاركة في الإنتاج والايارد بما أنهم يعملون في الأرض (البنك الدولي، 2006).

وفي مايو عام 1980، تم إلغاء عملة التداول من النظام النقدي بالكامل بغرض إعادة توزيعها. وفي أوائل عام 1981، تولت الدولة وظائف الاستيراد والتصدير والتوزيع كافة، وتم استبدال جميع المتاجر الخاصة تقريبا بمتاجر كبيرة تديرها الدولة، باستثناء صناعة السجاد والأحذية. وفي عام 1985 اصدار القانون رقم "9" بشأن الأحكام الخاصة بفتح المجال أمام القطاع الخاص لممارسة النشاط الاقتصادي، وقام الافراد بتأسيس الشركات المساهمة الجماعية ومزاولة الاعمال الصناعية والمهن والحرف ذات الطابع الإنتاجي والخدمي. وتلى هذا القانون صدور العديد من التشريعات الأخرى من أهمها قانون رقم (9) لعام 1992 ولائحته التنفيذية التي توسع المجال للقطاع الخاص، وقانون رقم (1) لسنة 1993 بشأن المصارف والنقد والائتمان. وفي بداية التسعينات ومع صدور عدة تشريعات كان الهدف منها تشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي بالمشاركة في المشاريع الاقتصادية. يتلقى الاقتصاد الليبي صدمة أخرى بسبب العقوبات المتمثلة بالحضر الجوي التي فرضتها الأمم المتحدة عام 1992 بموجب القرارات 731 و 748، تلى ذلك قرار الأمم المتحدة رقم 883 الصادر في عام 1993 والذي ادعت فيه الأمم المتحدة بعدم التزام الكامل بالقرارات السابقة. بمقتضى هذا القرار طولبت كل الدول بتجميد الأموال وغيرها من الموارد الليبية في أراضيها، مع الإشارة إلى أن هذا لاينطبق على الأموال أو الموارد المكتسبة نتيجة لبيع النفط أو المنتجات النفطية والغاز الطبيعي ومنتجاته وكذلك المنتجات الزراعية (حيدر، 2013). على الرغم من هذه العقوبات إلا أن إنتاج النفط الليبي من قبل الشركات الأوروبية واصل على مستوى الإنتاج حوالي 1.4 مليون برميل في اليوم مقارنة ب 1.16 مليون برميل في عام 1989، وظلت على هذا الوضع حتى نهاية القرن. وسجل النمو الاقتصادي

في العامين 1993 و 1994 نمواً سلبياً بنسبة 7%، وفي الفترة بين 1995-1999 نمو ثابت بنسبة 0.8% في السنة، مما أدى إلى صرف عدد كبير من العمال ورفع الأسعار. وقدرت ليبيا خسارة الاقتصاد آنذاك بأكثر من 30 مليار دولار من العائدات والقدرة الإنتاجية، إلا أن البنك الدولي قدر كلفة العقوبات بحوالي 18 مليار دولار بسبب فقدان العائدات البترولية نتيجة لقلّة الإستثمارات في مجال النفط. وبغض النظر عن الأضرار نتيجة العقوبات، تأزم الوضع بشكل أكبر نتيجة المشاكل الهيكلية وضعف الأداء وسوء الإدارة (الحسيني، 2020).

2.3 الاقتصاد الليبي بعد 2011

ومن 2011 يشهد الاقتصاد الليبي مرحلة انتقالية مليئة بالتحديات السياسية والأمنية التي كانت سببا في اضعاف مؤسسات الدولة وانقسامها. فمنذ 2011، سيطر الصراع السياسي على ليبيا، لیتبعه العنف وظهور المجموعات المسلحة وغياب سيادة القانون بالإضافة الى الصراعات المتداخلة؛ المالية والإيديولوجية والمناطقية والخارجية، كل هذا وغيره ساهم في ابراز هشاشة الاقتصاد الوطني؛ منها الانقسام المؤسسي والفساد والتفريب والاتجار بالبشر. وأثر بشكل مباشر على انتاج النفط الذي ظل متذبذباً خلال العشر سنوات، على الرغم أن ليبيا تحتل مكانة بارزة في سوق الطاقة الدولية اذ تملك حوالي 3.5% من احتياطات النفط بالعالم، وبلغت مساهمتها 2% من الإنتاج العالمي وما يقارب 0.2 مليون برميل مكافئ من الغاز الطبيعي.

1.2.3 النمو الاقتصادي

رغم أن الرصيد الكلي قد تحرك من عجز في الميزانية العامة يبلغ 18.7% من إجمالي الناتج المحلي في 2011 الى فائض يبلغ 24.0% من إجمالي الناتج المحلي في 2012 مع استعادة الناتج من النفط الا أن التفاؤل بتحقيق الانتعاش الاقتصادي بعد 2011 كان جداً وجيزاً، فمع حلول 2013 بدأت الاحتجاجات والنزاعات الإدارية في التأثير على الإنتاج وتم إغلاق بعض المنشآت النفطية والغازية وانخفضت الصادرات إلى أقل من 190 ألف برميل نفط يومياً في أبريل 2013، مما أدى الى انخفاض في النمو الاقتصادي الى 6%، ومع احتدام الصراعات وخروج الشركات الأجنبية من البلاد ظل القطاع النفطي يعاني من تقلبات جراء الفوضى الأمنية والسياسية التي تشهدها ليبيا. وفي اعقاب الركود الاقتصادي بين عامي 2013-2016 بسبب انخفاض انتاج النفط حيث وصل الى 0.6 مليون برميل في اليوم مقابل 1.6 مليون برميل (البنك الدولي،

(2020)، وخسرت ليبيا ثلثي احتياطياتها أي ما قيمته 75 مليار دولار، وقد وصل النمو الاقتصادي في الربع الأول والثاني عام 2016 إلى 8.4% .

وفي منتصف الربع الثالث من عام 2016 عادت الموانئ النفطية إلى المؤسسة الوطنية للنفط وارتفع نتيجة لذلك إنتاج النفط إلى 600 ألف برميل يومياً، وقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 28.3% عام 2017، وظل متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي منخفضاً عامي 2018 و2019، حيث بلغ 17.9% و9.9% على التوالي، لكنه تباطأ بشكل حاد إلى 2.5% عام 2020 بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 (UNDP، 2020)، ومن المتوقع انتعاش في النمو بنسبة 22.2% في عام 2021، قبل أن يستقر حوالي 1.4% بعد ذلك (البنك الدولي، 2020)

وفي الاقتصاد الريعي نلاحظ ضعف نمو الاقتصادي غير النفطي حيث شكل 32% من الناتج المحلي الإجمالي من 2014 - 2018، في حين ظل القطاع النفطي المصدر الرئيسي في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهم بنسبة 70% من الناتج المحلي الإجمالي، و90% من الإيراد العام وأكثر من 95% من الصادرات عام 2018.

ومن نشرات وتقارير مختلفة لمصرف ليبيا المركزي نلاحظ ارتفاع مساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي من عام 1980 - 2000، حيث بلغ مانسبته 71.7% عام 2000 وانخفضت بالمقابل مساهمة القطاع النفطي بنفس الفترة لاقبل من 50% من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ 28.3% عام 2000، وبعد ذلك بدأ القطاع النفطي في الارتفاع إذا ساهم مانسبته 62.6% عام 2011، وتفسير هذا التغير ناتج من انخفاض في أسعار النفط بالأسواق العالمية وليس بسبب زيادة إنتاج القطاع غير النفطي (ابوسنينة، 2018).

2.2.3 البطالة والتضخم

في عام 2020 نشرت مصلحة الإحصاء والتعداد بليبيا إحصائية بعدد سكان ليبيا لعام 2020 حوالي 6.87 مليون نسمة، يعيش 84% منهم في مناطق حضرية، على امتداد ساحل البحر المتوسط حيث توجد غالبية فرص العمل بشكل عام. وعلى الرغم من وجود النفط، لا تزال المشاريع التنموية والإنتاجية منخفضة لاستيعاب الباحثين عن عمل. ويمثل الشباب نسبة كبيرة نسبياً من الليبيين بالمقارنة بجيرانهم، حيث يمثل البالغون من العمر 24 سنة أو أقل 52% في حين لاتتجاوز نسبة من تبلغ أعمارهم 64 سنة أو أكثر 4%

فقط. ومثل غيره من البلدان متوسطة الدخل التي تواجه طفرة شبابية، لا تزيد أعمار 30% من أبناء الشعب الليبي عن 14 سنة.

ونلاحظ عدم استقرار النمو الاقتصادي بليبيا لسنوات طويلة وذلك لاعتماده على مصدر وحيد وهو الربيع الخارجي واعتماد الإنفاق الحكومي على هذه العائدات إلى تعرض الوضع المالي العام في البلاد لضغوط شديدة أثناء الفترة 1965-2020؛ ونتيجة لذلك معدل البطالة يتراوح بين الزيادة والانخفاض فهو متغير تابع للمتغير المستقل وهو الناتج المحلي الإجمالي، فحسب قانون أوكن فالعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة فعندما ينخفض الناتج المحلي الاجمالي فأن معدل البطالة يرتفع بحيث أن كل ارتفاع بنسبة 1% للنمو الاقتصادي يقابله انخفاض بأقل من 1% لمعدل البطالة. بقيت البطالة بليبيا مستقرة نسبياً في حدود 18.5% بين عامي 2006 و2019. ومع ذلك يظل الشباب هم الأكثر تأثراً حيث أن نسبة 69.8% من الشباب بين سن 15 و 24 عاطلات عن العمل، مقارنة بـ 42.3% من الشبان في عام 2019، وفقاً للتقديرات النموذجية لمنظمة العمل الدولية (UNDP، 2021).

اما بالنسبة للتضخم فقد تزايد في الاقتصاد الليبي بسرعة في الأعوام الماضية. فقد قفز من 9.8% في عام 2015 إلى 25.9% عام 2016 وبلغ الذروة عند مستوى غير مسبوق في عام 2017 ليقدّر بنحو 28%. ويعزى هذا التضخم إلى عدة أسباب منها الاضطرابات في سلسلة التوريد وضعف العملة المحلية والدعم المالي للوقود والأغذية والتي تأثرت بشكل مباشر بفعل تدني إنتاج النفط وتصديره. وفي ما يخص السلع المستهلكة خاصة المواد الغذائية على سبيل المثال، فقد أشارت التقارير إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 10.7% في المتوسط في الفترة ما 2017-2018، كذلك فإن الانقسام المؤسسي ووجود وزارتين للمالية مرتبطتين بحكومتين متنافستين قد يكون مساهماً في التضخم الحاصل في الاقتصاد الليبي، خاصة وأن الحكومتين مؤلتا ميزانياتهما وترتيباتهما المالية إلى حد كبير من خلال الاقتراض من أحد المصارف المركزية المتنافسة وبدرجة أقل من البنوك التجارية (ايسكوا، 2020).

وبعد عدة سنوات من التضخم المرتفع، من المتوقع أن ينخفض مؤشر أسعار المستهلكين في 2021، بعد صدور قرار توحيد العملة 2020 وهو ما يعزى أساساً إلى تقارب أسعار الصرف بالسوق الموازية وتقربها من السعر الرسمي بمصرف ليبيا المركزي. وقد تبين من خلال دراسات اجراها البنك الدولي بعد فرض الرسوم

على مبيعات النقد الأجنبي 183% عام 2018 وتخفيض الرسوم الى 163% عام 2019 ان مؤشر أسعار المستهلكين انخفض بنسبة 2.7% خلال الأشهر التسعة الأولى وقدر الانكماش بمتوسط 3% عام 2019.

ومع تواصل حالة الركود في إنتاج القطاعات الغير نفطية انخفض معدل النمو في الدخل القومي وانخفض الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من ذلك الناتج وقفز معدل التضخم إلى 24% الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بنسبة 31%.

3.2.3 السياسة النقدية والمالية

أضعف الصراع السياسي فعالية السياسة النقدية بشكل ملحوظ إثر تجزؤ السلطة النقدية في إدارة العملة والمعروض النقدي ونسبة الفوائد والإشراف على الأعمال المصرفية التجارية بشكل كامل وتداعت الثقة في القطاع المصرفي كما ساهمت في اندلاع أزمة السيولة، وحرم المواطن والقطاعات الأخرى من الوصول الى الخدمات المالية الأساسية. وقد اعتمدت الدولة بشكل كبير على قروض مصرف ليبيا المركزي كمصدر التمويل، ماتسبب في خفض الاحتياطات الأجنبية وفقد الدينار الليبي قيمته امام العملات الأجنبية وارتفع مؤشر أسعار الاستهلاك (التضخم)، اذ خسرت الاسر الليبية مايقارب من 80% من قدراتها الشرائية.

يقبع الوضع الاقتصادي والمالي بالاجمال تحت ضغط شديد بسبب المصروفات المرتفعة وأسعار النفط المتقلبة الى ارتفاع الموازنة إلى أربعة اضعاف عما كانت عليه في 2011. وفي المقابل لم يكن مستوى الإنفاق الجاري متسقاً مع وضع أولويات مناسبة للبرامج التنموية. وبمراجعة الموازنة العامة لسنة 2013 يلاحظ عجز كلي يبلغ 4.612 مليون دينار ليبي 4.0% من إجمالي الناتج المحلي. كما أن الزيادة في فاتورة الأجور التي بلغت 1.821 مليون دينار ليبي أي بنسبة 17% من اجمالي الناتج المحلي ويعزو هذه الادعاء بارتفاع أعداد الموظفين العموميين، في حين مؤشر البطالة سُجل ارتفاع 19% لنفس العام مقارنة بعام 2010 اذ سجل 13.5% حسب تقارير دولية. بالإضافة الى الزيادة في الدعم بلغت 2.008 مليون دينار ليبي مما اثر في تقويض جهود تحقيق استقرار المالية العامة.

وفي عام 2014 إستمر تعثر إنتاج النفط وانخفضت إيرادات الموازنة العامة للدولة من القطاع النفطي إلى خمس ما كان عليه سابقاً أي بمعدل 335 الف برميل يوميا في النصف الأول من السنة، وتصاعدت وتيرة النزاعات السياسية بين المؤتمر العام في طرابلس والبرلمان في طبرق والذي ولد تنافس على المؤسسات المالية

والإدارية في الدولة ومنها المصرف المركزي والمؤسسة الوطنية للنفط والمؤسسة الليبية للاستثمار، وهذا أدى إلى تزايد الإنفاق الحكومي إلى 90% وانخفاض عرض النقود وضعف القدرة الإنتاجية لقطاع النفط وانخفاض الإيرادات، تباطؤ نمو القطاعات غير النفطية بنسبة 15%، وذلك في المقام الأول بفعل الاستهلاك العام والخاص، كل هذا وغيره أثر سلباً وبشكل مباشر على النشاط الاقتصادي ودخوله في حالة ركود مما أدى إلى حدوث إنكماش بنسبة 10%، وتسارعت وتيرة التضخم ليصل معدله إلى 9.2% فيما يرجع أساساً إلى زيادة نسبتها 13.7% في أسعار السلع في وهذا بدوره كان له أثر سلبي على الدخل الحقيقي للفرد.

كما بلغ العجز المالي في ليبيا عام 2014 حوالي 22.8 مليار دينار أي بنسبة 43.3% من الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الرغم من ادعاء مصرف ليبيا المركزي اتباع سياسية تخفيض الانفاق العام، ولكن هذا لم يوقف استنزاف احتياطات العملة وتم تمويل العجز في معظمه من ودائع الحكومة في البنك المركزي الليبي، وظل مستوى الإنفاق مرتفعاً رغم تجميد معظم نفقات التنمية والبنية التحتية، والإبقاء على بند الرواتب والأجور إذ بلغت حصة فاتورة أجور موظفي القطاع العام من إجمالي الناتج المحلي مستوى قياسياً 59.7%، ويرجع إلى تعيينات جديدة لموظفين عموميين. وفي الوقت نفسه، كانت الاستثمارات غير كافية لتوفير خدمات عامة في مجالات التعليم والصحة والخدمات الأساسية كالكهرباء وإمدادات مياه الشرب والصرف الصحي. فقد أقيمت حوالي 20% من المستشفيات الحكومية ومرافق الرعاية الصحية أبوابها، وتضررت البنية التحتية الأساسية للمدارس فحوالي 11% لا تعمل بشكل كامل وتسبب عدم توفر الأمن إلى تأخر بداية العام الدراسي وأثر على قدرة حصول حوالي 279 ألف طفل على التعليم بشكل منتظم. وبالرغم من اليزانيات الضخمة التي رصدت لقطاع الكهرباء إلا أن مدن ليبية كثيرة تعاني من انقطاع في التيار الكهربائي يتجاوز 15 ساعة في اليوم بسبب النقص في التوليد والمشاكل في الشبكة، إذ بلغت الخسائر الاقتصادية حوالي 1.8 مليار دينار ليبي، كما تتسم خدمات المياه الصالحة للشرب وقدرات الصرف الصحي لضعف نتيجة تضرر البنية التحتية بسبب النزاع ومن المتوقع الغاء حوالي 10% من مياه الشرب نتيجة لقفل بعض محطات التحلية والبعض الآخر يعمل بقدرات منخفضة نتيجة لانقطاع امدادات الطاقة والمواد الكيميائية اللازمة.

والجدير بالذكر أن الجمود السياسي وتعطل إنتاج النفط -معداً المنشآت البحرية بالمنطقة الغربية- وسؤ الإدارة والفساد وتمويل الجماعات المسلحة وفتح الاعتمادات لاستيراد البضائع؛ وكل ما سلف ذكره ادخل الاقتصاد الليبي في حالة ركود وتدهور وضع ميزان المدفوعات في 2015 فقد انخفضت صادرات النفط إلى

300 مليون برميل يومياً في نهاية العام وتشير التقديرات من البنك الدولي بأن عائدات تصدير النفط وصلت إلى أقل من 15% عن مستواها في 2012 في الوقت الذي ظل مستوى الواردات التي يحركها الاستهلاك مرتفعاً وانتقل رصيد ميزان الحساب الجاري من التوازن في 2013 إلى عجز يقدر بنسبة 75.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015 ولتمويل هذا العجز جرى استنفاد صافي احتياطات النقد الأجنبي بسرعة وانخفضت الاحتياطات من 107.6 مليار دولار في 2013 إلى ما يقدر بنحو 56.8 مليار دولار بنهاية عام 2015. وواصل سعر صرف الدينار الرسمي للدينار الليبي مقابل الدولار تراجعاً إذ سجل هبوطاً يزيد 9% في 2015 وفي السوق الموازية انخفضت قيمة الدينار نحو 160% بسبب القيود على معاملات النقد الأجنبي التي ينفذها البنك المركزي الليبي والذي أدى بدوره إلى تفاقم مشكلة السيولة في المصارف التجارية الليبية وضعف احتياطاتها، ولجوء المصارف والمواطن والتجار إلى التعامل بالـصكوك والتي تعتبر أوراق نقدية بديلة للعملة في كثير من الحالات. ومع فقدان الدينار لقيمتها أمام العملة الصعبة وتسارع معدل التضخم أدى إلى تآكل الدخل الحقيقي وتدنّي مستوى المعيشة للمواطن، دخل الاقتصاد الليبي حلقة مفرغة ونشطت السوق الموازية التي لجأ إليها الليبيون لعقد كل صفقاتهم التجارية تقريباً، مع فقدان الثقة في المصارف، وأدى هذا الوضع إلى إفراغ رفوف المتاجر، إذ عمد التجار إلى الحد من البضائع المستوردة خشية تكبد خسائر في سوق عملات متقلب للغاية فضلاً عن تسريب النقد الأجنبي للخارج وتفاقمت أزمة السيولة بسبب عجز الحلول السريعة والاقتراحات غير المجدية لحلها من قبل الحكومتين.

وفي النصف الأول لسنة 2016 انخفضت إيرادات النفط إلى حوالي 302 مليار دينار مما أدى لانخفاض الإنفاق على الدعم نتيجة لانخفاض أسعار المحروقات المستوردة وإلغاء دعم السلع الغذائية، وانخفضت الأجور بنسبة 8.7%، وانخفض الإنفاق الرأسمالي إلى 14% عما كان عليه قبل 2011، مع ازدياد متسارع للدين المحلي ليبلغ 110% من الناتج المحلي الإجمالي في 2016، واستمر العجز المالي وعجز الحساب الجاري ليصل عجز الموازنة إلى حوالي 60% من إجمالي الناتج المحلي وعجز الحساب الجاري إلى 70% من إجمالي الناتج المحلي وزاد معدل الركود الاقتصادي بمعدل 26%، كما أن ليبيا بلد معظم سكانه من فئة الشباب دون سن العمل حيث تتجاوزت معدلات البطالة 30% لعام 2016 بعد أن كانت 15% وفقاً لعام 2010.

وفي 2017 وتعويضاً عن التراجع الاقتصادي والتضخم الذي سجل ارتفاع بلغ 28.4% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع الرواتب والأجور الى أربعة اضعاف منذ عام 2011، ازداد الضغط المالي بشكل كبير، واستمرت الإعانات الحكومية مرتفعة اذ شكلت 12.3 % من اجمالي الناتج المحلي، وعجز الموازنة بلغ 34.5% من الناتج الإجمالي لعام 2017. وبالرغم من وجود مايسمى ببرنامح الإصلاح الاقتصادي والمالي؛ تصحيح سعر صرف الدينار الليبي ومعالجة دعم المحروقات، بالإضافة إلى إصلاح المالية العامة للدولة، الا أن هذا البرنامج لم يجد طريقه للتطبيق، وفقاً للأهداف المرجوة والسياسات الاقتصادية التي تضمنها والإطار الزمني المحدد له، بسبب الانقسام السياسي والمؤسستي، والأوضاع الأمنية المتردية، ولعل أهم عائق واجه تنفيذ البرنامج هو انقسام مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، ومن تم غاب دور السلطة النقدية الواحدة وتعطلت مهامها وإدواتها، وتعذر تنفيذ البرنامج في ظل وجود حكومتين في دولة واحدة وعدم اهتمام السلطة التشريعية بالبرنامج الإصلاحي للاقتصاد الوطني. وقد نجم عن ذلك استمرار الأوضاع المتردية وارتفاع سعر صرف النقد الأجنبي في السوق الموازية، بالإضافة إلى عدم استقرار الإنتاج النفطي، واستمرت أزمة السيولة في القطاع المصرفي، وظل الإنفاق العام يتزايد من سنة لأخرى في إطار ما يعرف بالترتيبات المالية التي تفاقم في ظلها الدين العام الذي ساهمت فيه حكومتي الوفاق والمؤقتة، وكان كل ذلك بإجراءات مخالفة لما تضمنه برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي وقانون الدين العام.

في عام 2018 تم فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي بواقع 183%، خفض إلى 163% كسياسة بديلة لتعديل سعر الصرف الرسمي التي أوصى بها برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، وزاد المعروض النقدي بسبب تسهيل عجز الموازنة وارتفعت العملة المتداولة من 7.6 مليار دينار في نهاية عام 2010 إلى 34.8 مليار دينار في نهاية 2018، واستمر برنامج دعم الوقود على ما هو عليه ولم يتم معالجة التضخم في بند المرتبات، وقد أدى الطلب المتزايد على النقد الأجنبي وانخفاض إيرادات النفط _هبوط أسعار النفط العالمية من 100 دولار امريكي للبرميل الواحد الى 45 دولار للبرميل الواحد _ الى هبوط حاد بنسبة 35.4% من 124 مليار دولار عام 2012 الى 80 مليار دولار عام 2018، ومن المتوقع أن تصل الى 59% بحلول عام 2021، اذ تابعت الحكومة مستويات انفاق غير مستدامة. وزاد بند المرتبات بالترتيبات المالية من 23.6 مليار في عام 2018 إلى 24.5 مليار دينار بنهاية عام 2019 وانخفض إجمالي الإيرادات العامة من 35.9 مليار دينار إلى 31.0 مليار دينار وزاد إجمالي الإنفاق العام من 40.5 مليار دينار إلى 45.8 مليار دينار

مضاف إليها 11.0 مليار دينار لدى الحكومة الموقته، وبذلك زاد رصيد الدين العام ليصل إلى 105.0 مليار دينار عام 2019. وارتفع عجز الموازنة العامة، لدى حكومة الوفاق، نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لتصبح 28.16% في عام 2019 بالرغم من ارتفاع العائدات من الرسوم التي فرضت على معاملات الصرف الأجنبي 8 مليار دينار ليبي أو 12.6% من الناتج المحلي الإجمالي، كما زعمت حكومة الوفاق الوطني عام 2018 بتبني خطط لمضاعفة إنتاج النفط إلى 2.1 مليون برميل باليوم إلا ان هذه الاهداف لم تتحقق نظراً للوضع الأمني وغياب الموارد اللازمة لاعادة إعمار وإصلاح المرافق النفطية.

وفي مارس 2019 خفّض مصرف ليبيا المركزي مرةً أخرى رسوم سعر الصرف من 183% إلى 163% مما خفّض سعر الصرف إلى 3.6 دينار مقابل الدولار. هذا الانخفاض انعكس على السوق الموازية حيث أصبح سعر الدولار يتراوح بين 4.05 و 4.15 دينار مقابل الدولار، متراجعاً بذلك عن عتبة 7.4 دينار مقابل الدولار كما كانت الحال في عام 2018. وانخفض معدل الشراء بالصكّ إلى أقل من 7% (ايسكوا، 2020).

وبالرغم من أن سياسة فرض رسم على مبيعات النقد الأجنبي كانت تهدف إلى تقليص الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق السوداء وإخراج المضاربين في السوق السوداء وتحييدهم، وصولاً لسعر صرف موحد، إلا أنه تم تسخير هذه السياسة لتمويل الموازنة العامة للدولة، واعتمدت عليها حكومة الوفاق في تمويل العجز في إيراداتها، وسداد جزء بسيط من الدين العام، ومع هذا لم يخفّي عجز الموازنة العامة خلال عام 2019، وهو العجز الأكبر منذ أزمة اقفال الحقول النفطية عامي 2015-2016، والتي اعلن المصرف المركزي بتمويلها بمبلغ يتجاوز 20 مليار دينار. وبذلك أصبح الاقتصاد الوطني يعاني من ما يعرف بالفجوتين عجز الميزانية العامة وعجز ميزان المدفوعات وعاد شبح التضخم يخيم على الاقتصاد من جديد.

وقد أدى توقف إنتاج النفط وتدهور صادراته وأسعاره وتبعات جائحة كورونا المتمثلة في إجراءات الإغلاق التي طالت كافة أوجه النشاط الاقتصادي، وتوقف منظومة الاستيراد خلال النصف الأول من عام 2020، إلى تراجع معدل نمو القطاع الاقتصادي غير النفطي وتدني مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، مما سينعكس سلباً على معدل النمو الاقتصادي خلال النصف الثاني من عام 2020 و يدفع الاقتصاد الليبي نحو وضع الركود التضخمي.

وبذلك تعتبر كل الإجراءات التي اتخذت خلال عامي 2018 و 2019 قد فقدت جدواها، ولم يعد الرسم المفروض على بيع النقد الأجنبي يحقق الأهداف المرجوة منه، بل إنها زادت الأمور الاقتصادية تعقيدا، وأصبح الاقتصاد الليبي في حاجة لبرنامج اصلاح اقتصادي شامل (ابوسنينة، 2020)،

4. المبحث الثالث: النتائج والتوصيات: التحول الى اقتصاد انتاجي تنافسي

الاقتصاد الإنتاجي هو الاقتصاد الذي يعتمد على ما ينتجه الإنسان عن طريق مشروعات اقتصادية حقيقية، تساهم في التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج؛ الموارد الاقتصادية والموارد البشرية، وبالتالي زيادة في النمو الاقتصادي وانخفاض معدل البطالة ورفع مستويات الدخل التي تؤدي لتحسين مستوى معيشة الفرد.

ويتبين من خلال الدراسة ان ليبيا تعوزها الإرادة السياسية للانتقال من الاقتصاد الريعي الحالي إلى اقتصاد الإنتاجي التنافسي، وأن تلك الإرادة هي الوحيدة القادرة على توجيه المشاريع والاستثمارات الجديدة للانتقال نحو اقتصاد الإنتاجي. ولا نطمح في الوقت الحالي للانتقال الى اقتصاد المعرفة لانه يركز على اكتساب المعرفة وخلقها ونشرها وتطبيقها، وأن التحرك نحو ذلك الاقتصاد ينبغي أن لا يقتصر على تطوير صناعات تكنولوجيا متطورة، بل يتطلب تغييرا منظما بحيث تخترق الابتكارات الجديدة والقائمة جميع قطاعات النشاط الاقتصادي (البنك الدولي، 2020).

1.4 النتائج: الاقتصاد المورث القائم على الربح الخارجي

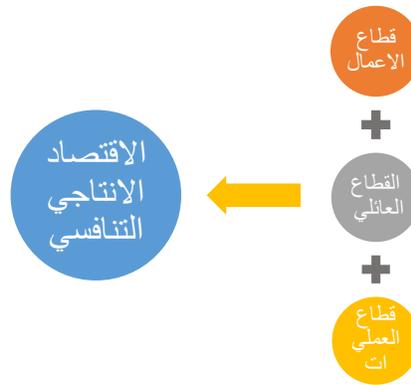
- تعتبر فيه الدولة الليبية اللاعب الرئيسي والمركزي والمالك والموزع للموارد وعناصر الإنتاج؛
- التركيز على توفير الأساسيات للمواطن وتمحور الأساسيات في السلع الاستهلاكية المدعومة؛
- يقود التنمية الاقتصادية من خلال سياسة القرارات والحوافز التي تعرقل الدخول لاقتصاد متعدد تنافسي؛
- تعتمد على بيع الموارد الطبيعية خام(اقتصاد وحيد او ريعي)؛
- عوائد الموارد تهيئ لسياسات غير ناجعة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي غير ثابت لغياب التنافسية؛
- تحسن النمو الاقتصادي بالدولة مقيد ومحدد بالموارد الطبيعية المتوفرة؛
- اقتصاد تستفيد منه مجموعة محددة تبحث عن اكبر ربح وعائد مستغلة السياسات القائمة.

2.4 التوصيات: الانتقال الاقتصاد الإنتاجي المتنوع

- القطاع الخاص يعتبر اللاعب الرئيسي، ودور الوزارة تهيئة البيئة المناسبة لتمكين وتشجيع الشركات ورجال الاعمال والافراد؛
- يخلق سلع وخدمات ذات قيمة وعوائد غير محدودة؛
- التنمية الاقتصادية فيه هي عمليات تعاونية تدخل فيها الدولة على كل المستويات، الشركات، الجامعات، المعاهد والخبرات.

3.4 كيف يتم الانتقال لاقتصاد انتاجي متنوع ؟

من خلال دمج العناصر الاقتصادية الأساسية؛ قطاع الاعمال وقطاع العمليات والقطاع العائلي مع القيم الاجتماعية والثقافية للبيئة المحلية في اطار الإنتاج التنافسي.



شكل 1 الاقتصاد الإنتاجي التنافسي من خلال دمج القطاعات المختلفة

والمقصود بقطاع العمليات هو تصميم ومراقبة عملية الإنتاج وإعادة تصميم العمليات التجارية في إنتاج السلع أو الخدمات. ينطوي على مسؤولية التأكد من أن العمليات تتسم بالكفاءة من ناحية استخدام أمثل للموارد وفعالة من ناحية تلبية الطلب. وقطاع لعمليات معني بإدارة نظام الإنتاج والعمليات التي تحوّل المدخلات (في شكل المواد الخام والعمالة والطاقة) إلى مخرجات (على شكل سلع وخدمات)، وينتج قطاع العمليات المنتجات وتضبط الجودة وتخلق الخدمة. تشمل العمليات سلاسل التوريد والتسويق والتمويل والموارد البشرية، الى جانب اتخاذ عدة أنواع من القرارات بما في ذلك استراتيجية العمليات وتصميم المنتجات وتصميم العمليات وإدارة الجودة والسعة وتخطيط المرافق وتخطيط الإنتاج ومراقبة المخزون. تتطلب كل منها القدرة على تحليل الوضع

الحالي وإيجاد حلول أفضل لتحسين فعالية وكفاءة عمليات التصنيع أو الخدمة. وللد من اهدار الموارد بدون مردود او عائد على الدولة مشاركة الافراد او القطاع العائلي بالنهوض بالاقتصاد من خلال:

- ✓ قوانين ولوائح موثوق بها ومرنة؛
- ✓ تطوير منظومة التعليم والرفع من مستوى المهارات لخلق عمالة ذات إنتاجية عالية (التنمية البشرية)؛
- ✓ تهيئة بيئة عمل تنافسية لخلق الثروة؛ ولتقييم الأداء واستمراره ضرورة تزويد ببيانات حقيقية ومعلومات محايدة لطرفين؛
- ✓ الجودة والتنافسية على مستوى المحافظات، دراسة الموارد والامكانيات لكل محافظة (سلاسل القيم) والدفع وتشجيع للإنتاج المحلي ومن تم البيئي؛
- ✓ التعرف على الإمكانيات المتاحة والتركيز على مكامن القوى الموجودة بكل قطاع بدل التركيز على مكامن الضعف وهدار الوقت لعلاجها؛
- ✓ توظيف معجلين اقتصاديين بشكل سريع لتطوير واحداث تغير ملموس بالاقتصاد الليبي وتعويض ما فقد من وقت وموارد؛ من هم المعجلين الاقتصاديين: خبراء الاستثمار الأجنبي FDI ، خبراء في الإدارة، ووكالات متخصصة).
- ✓ خطوات جادة لجلب وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر والغير مباشر .

الاقتصاد الانتاجي التنافسي

تنمية الموارد البشرية

اصلاح التعليم والتدريب، تحديث قوانين العمل

التنمية الاجتماعية

الصحة، السكن، الكهرباء، المياه، استدامة الدعم الاجتماعي للفئات محدودة الدخل

تنشيط القطاع الخاص

(مرونة رأس المال، التراخيص واذن المزاولة، التسجيل، حقوق الملكية، قوانين قطاع العمليات التجارية، تسوية الخلافات

الاستثمار الاجنبي المباشر

(قوانين الاستثمار والحوافز، خبراء + تقنية)

المؤسسات المالية

(تمويل المشاريع الصغرى والمتوسطة)

تنقل فعال للسلع والافراد والمعلومات

(الاولوية للبنية التحتية، الحد من العوائق)

شكل 2 خريطة عمل الاقتصاد الإنتاجي (بعد PORTER ، 2007)

4.4 النتائج المتوقعة من اقتصاد انتاجي تنافسي

- ✓ التحسن بتوفر فرص عادلة ومتساوية تقلل الاعتماد على الدولة، أي اقتصاد مفتوح لكل مواطن الراغب بالمشاركة؛
- ✓ التقليل من الاستيراد السلعي والخدمي في حال توافرها بالسوق المحلي وبجودة تنافسية؛
- ✓ يقلل من الانفاق العام ويحد من الفساد؛
- ✓ الغاء جزئي ومرحلي للدعم السلعي وتعويضه بنقدي للفئات المحدودة الدخل لفترة محدودة.

5. الخلاصة

ليبيا كانت بالسابق ذو دخل متوسط الى مرتفع يسجل مؤشر التعليم والصحة الأعلى في افريقيا. الا ان طول الازمة بعد 2011 اثرت بشكل كبير في رأس المال البشري والاقتصادي. واستمر انقسام المؤسسات السيادية، والصراع السياسي والفوضى والفساد أثر على اساسات الاقتصاد الكلي سلباً، وتعمقت الأزمة التي يمر بها الاقتصاد الوطني، ترنحت عائدات النفط وتناقصت بشكل مخيف ومتسارع، وفقد الدينار الليبي قيمته ودمرت البنية التحتية والخدمات الأساسية وتدهورت سبل العيش؛ بالإضافة لذلك أسهمت البطالة والتضخم وتراجع القدرة الشرائية للمستهلك ونقص السيولة ولجوء المصارف والمواطن والتجار إلى التعامل باللكوك في كثير من الحالات وأدى ذلك بدوره إلى إنعاش السوق السوداء، مما أثرت سلباً في الأوضاع المعيشية التي يعاني منها المواطنين خصوصاً من فئات الطبقة الوسطى، التي حملت على عاتقها الكثير من الديون مما هدد معظم تلك الفئة بالفقر والإفلاس فضلاً عن سوء الوضع الإنساني، الأمر الذي يجعل النظرة ضبابية للأفاق الاقتصادية المستقبلية في المدى القصير والمتوسط. ولكن تتمتع ليبيا بمقومات وموارد واعدة للغاية. فيشكل موقع البلاد الجغرافي نقطة قوة ايجابية، إلى جانب مواردها الطبيعية وجمال شواطئها وصحرائها ومواقعها الثقافية الأثرية الغنية. وتملك ليبيا المقومات اللازمة لتنويع اقتصادها والتحول إلى مركز اقتصادي للمنطقة وما بعدها، كما تتمتع البلاد بالثروة النفطية اللازمة لتحريك نموها بشكل كبير، وجذب الاستثمار. أضف إلى ذلك أن كثافتها السكانية المنخفضة المتمركزة على المنطقة الساحلية تسهل معالجة المسائل المتعلقة بالتعليم والمهارات والحماية

الاجتماعية. ومن خلال المؤشرات السالفة الذكر في هذه الورقة، تدعو وبشكل ملح لضرورة التوجه لتنويع النسيج الاقتصادي إلى جانب النفط الذي من شأنه أن يدفع بعجلة التنمية الاقتصادية إلى الأمام من خلال تنويع مصادر دخل مستدامة في تمويل الموازنة العامة ومن ثم يؤثر إيجابا على الدولة، حيث تكون الأهمية النسبية للقطاعات المختلفة غير متفاوتة مثل الصناعة، الزراعة، والخدمات بشكل عام وعلى كل المستويات وان تتحقق التنمية المكانية الشاملة. ويسمح في الوقت عينه للقطاع الخاص في ليبيا بأن يعمل مع المستثمرين من أجل بناء مركز اقتصادي في المنطقة. وما إن تتوحد الجبهة الداخلية ويتكاتف الليبيون للعمل نحو بناء اقتصاد متنوع مبني على القانون ومؤسسات سياسية واجتماعية فإنه سايساعد على ولادة ليبيا جديدة مستقرة ينعم مواطنيها بخيراتها.

6. المراجع

1. أبو سنيينة، محمد، (2020)، دعوة لانقاد الاقتصاد الليبي، <http://www.sada.ly>
2. ايسكوا، (2020)، دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع والتحديات والآفاق، الجزء الأول من دراسة أولية لمشروع الحوار الاجتماعي والاقتصادي الليبي، publications-escwa@un.org
3. البنك الدولي، (2016)، ديناميكية سوق العمل في ليبيا: إعادة الاندماج من أجل التعافي، واشنطن.
4. البنك الدولي، (2020)، مذكرة المشاركة القطرية الخاص بدولة ليبيا للفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2021.
5. البنك الدولي، (2006)، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، التقرير الاقتصادي القطري، مجموعة التنمية الاجتماعية والاقتصادية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، واشنطن.
6. الحسيني عبدالجواد، (2020)، الاقتصاد في ليبيا، <https://fanack.com/ar/libya/econmoy>
7. الشمري مايج واخرون، (2018)، *الدولة الربعية وسياسات تنويع الاقتصاد (تجربة دولية)*، دار الصفاء للنشر والتوزيع، <https://www.researchgate.net>
8. الطاهر الأطرش، (2009)، حدود القدرة التنافسية لاقتصاد قائم علىالريع، محاولة لتحليل اثار التنظيم الربعي للاقتصاد على التنافسية الخارجية للاقتصاد الجزائري، المنهال، <https://www.platform.almanhal.com9>
9. المفتي جيسار، (2019)، انواع وخصائص الاقتصاد ان كان ريعيا او انتاجيا وماهي الاشكاليات للتنفيذ، مركز الدراسات والابحاث العلمانية في العالم العربي، www.ssrcaw.org
10. بن جودي نعيمة، (2017)، تأثير الربيع النفطي على السياسة المالية، دراسة حالة الجزائر (2012-2017)، جامعة مولود معمري ، الجزائر.

11. بورتر مايكل، (2009)،
12. تقرير المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا- 2016
13. حيدر عبدالله، (2013)، العقوبات على ليبيا، <https://www.marefa.org>
14. صندوق النقد الدولي، (2013)، ليبيا - مشاورات المادة الرابعة لعام 2013
15. عبدالحفيظ عبدالرحيم، (2016)، التحول من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد الرفاء الاجتماعي، <https://www.al-jazirah.com> ، [وقت الدخول، 2020/9/24] .
16. عبدالله كنعان، (2017)، اثر الاقتصاد الريعي على النظام السياسي، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد (3)، العدد (3)، العراق.
17. مصطفى يوسف، (2007)، التجارة الخارجية للجماهيرية العربية الليبية، (دراسة في الجغرافيا الاقتصادية)، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات الافريقية، جامعة القاهرة، مصر .
18. ياسر صالح، (2013)، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة، حلة العراق، مؤسسة فريدريش إيبيرت، مكتب الأردن والعراق.
19. Michael E. Porter, (2007), *National Economic Strategy: Libya's Moment for Action*, Monitor Company Group, L.P.